





المملكـة الأردنيـة الهاشميـة

برنامـج الأمم المتحدة الإنمائـي **منظمة التعـاون الاقتصـادي والتنمية**

ملخـص عـام

حول مبادرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بشأن الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية

I- خلفية المبادرة.

II- ركائز المبادرة وأهدافها.

III- منهجية المبادرة وآلية تنفيذها.

IV- المسار الذي سلكته المبادرة.

I- خلفية المبادرة

- أهمية أداء الإدارات والمؤسسات العامة:
  - في تفعيل التنمية المستدامة،
  - وفي خدمة المواطن وتعزيز مواطنيته، وشعوره بالانتماء إلى دولته،
  - وفي تشجيع الاستثمار الوطني والخارجي.
- ثمة متغيرات عالمية لجهة المنظور إلى دور الإدارة لاسيما نتيجة ظاهرة العولمة وتنامي دور اقتصاد السوق، وبالتالي دور القطاع الخـاص فـي إدارة المـوارد العامة.
- إن إصلاح الإدارات العامة العربية وتحديثها هدف تسعى إليه كل الدول العربيـة وقد أكدته توصيات القمة العربية الأخيرة في تونس.
- إن الدول العربية تسعى جاهدة لتفعيل خدمات إداراتها العامة ورفع مستوى الجودة في الأداء ومحاربة الفساد وتوطيد دعائم المسألة المالية والإدارية.
- ثمة دول عربية لديها برامجها الخاصة الإصلاحية، بعضها بتمويل ذاتي، وبعضها عبر التعاون الدولي الذي وفرته منظمات دولية أو أوروبية.
- رغم الجهد المبذول في عملية الإصلاح ثمة معوقات تواجه الدول العربية وثمـة تعثر واضح في أكثر من مجال.
- في مواجهة هذا الواقع، كشفت معظم الدراسات والتقارير الصادرة عن المنظمات الدولية بخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن الدول العربية تعـاني أزمـات كبيرة على صعيد النمو الاقتصادي وعلى صعيد التقدم الاجتماعي.
- لم تسنح الفرصة لدراسة في العمق عن أسباب التعثر في الإصلاح الإداري بغيـة إرساء رؤية واضحة وبرنامجاً متكاملاً وشاملاً يسمح بتسريع وتيـرة الإصـلاح وبالتالي وتيرة التنمية.

لذلك قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبادرة في هذا الاتجاه ترتكز علـى مـا يلي:

II- ركائز المبادرة وأهدافها ومنهجيتها

- مقارنة مشاريع وخطط الإصلاح الإداري من زاوية إقليمية بغيـة رصـد أوجـه التشابه وأوجه الاستفادة والتعاون بين الدول العربية.
- وبالتالي من شأن الطابع الإقليمي لهذه المبادرة أن يؤمن وفـراً ماليـاً، وإطـاراً تحفيزياً للإصلاح.
- تقوم هذه المقاربة على برنامج مدته ثلاث سنوات يفترض ان يتحقق خلالهـا مـا يلي:
  - دراسة واقع تنظيم الإدارات العامة ومستوى خدماتها ومعوقات تطويرهـا وإصلاحها.
  - دراسة مشاريع التطوير الوطنية وكشف أسباب تعثرها ورصد إمكانيـات دعمها وتفصيلها.
  - وضع الدراسات للمشاريع الإصلاحية وخطط تنفيذها مع لحظ حيز واسـع للتعاون بين الدول العربية عبر الاستفادة من التجارب الناجحة لديها، ومع لحظ حيز واسع للتعاون مع الدول المتقدمة التي تميّزت بإصلاحات ناجحة والتي تكونت لديها خبرات معرفية يمكن الاستعانة بها لإنجـاح مشـاريع الإصلاح.
  - تنفيذ بعض المشاريع الإصلاحية النموذجية لتأكيد إمكانيات النجاح وتوفير الخبرة والمعرفة لتعميم فوائد التجربـة علـى بقيـة قطاعـات وبـرامج الإصلاح.
- إرساء التعاون بين الدول العربية وبين دول حققت نجاحاً في تطوير إداراتها العامة وفي تحقيق التنمية الاقتصادية.

وعلى هذا الأساس تم التعاون مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التـي تمثـل الدول الصناعية الكبرى والتي تولت إنجاح نقل المعرفة من هذه الـدول إلـى دول نامية أخرى سواء في أوروبا الشرقية ام في اميركا اللاتينية أم في شرق آسيا.

- إن هذه المبادرة تكمل وتساعد مشاريع الإصلاح الوطنية العربية القائمة وبالتـالي فهي ليست بديلاً عنها.
- من شأن هذه المبادرة إن تسمح بوضع رؤية شاملة وسياسـات واضـحة لعمليـة الإصلاح الإداري وعلاقته بالتنمية الاقتصادية ورفع مستوى حياة الفرد.

- كما من شأن هذه المبادرة إن ترسي معايير للتقويم وقياس النتائج اللازمة.
- ستؤمن هذه المبادرة في نهاية مدتها المعطيات للمشاريع الإصلاحية سواء لجهـة كلفتها أم لجهة اطر التعاون وآليات وضعها موضع التنفيذ.
- وقد سميت هذه المبادرة "بالإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية".

III- منهجية المبادرة وآلية تنفيذها

- لقد اعتمدت هذه المبادرة ستة محاور للإصلاح. إن اقتصار المبادرة علـى هـذه المحاور لا يلغي أو ينفي أهمية المجالات الأخرى للإصلاح الإداري الشـامل. إن أسباب هذا المنحى تكمن في أمرين:
  1- تقصير المساحة الموضوعية لتصغير المسافة الزمنية.
  2- تضييق الإطار بغية توفير الفعالية وبالتالي حصد أفضل النتائج.
- إن المحاور الستة المعتمدة هي:
  1. الخدمة المدنية والنزاهة،
  2. الحكومة الالكترونية وتبسيط الإجراءات الإدارية،
  3. الادارة الرشيدة للمال العام،
  4. ادارة الموارد العامة،
  5. تطوير وتحديث النظام القانوني والادارة العدلية،
  6. المجتمع المدني ووسائل الاعلام.
- لقد تم اختيار ست دول عربية لاستضافة هذه المحاور بحيث تتـولى كـل دولـة المحور المناط بها بحيث تكون الدولة التي ستنظم اجتماعات العمـل فيهـا. هـذه الاجتماعات ستضم ممثلي الدول العربية الراغبة في ان تشترك في انشـطة هـذه المبادرة. ويرأس ممثل الدولة العربية المضيفة هذه الاجتماعات يعاونه ممثل عـن دولة من الدول المتقدمة ذات التجارب الناجحة في الاصلاحات العائـدة للمحـور المعني.
- ان اختيار الدول العربية الستة قد قام على المعيار الآتي: المناخ الملائم الذي توفره الدولة المختارة في اطار المحور المناط بها سواء لجهـة تجربتهـا فـي عمليـة الاصلاح في هذا المحور ام لجهة البيئة القانونية المحفزة لنجاح هذا المحور.
- اما بقية الدول العربية فأنها مدعوة للمشاركة في جميع المحاور والمسـاهمة فـي انشطتها والاستفادة من نتائجها وبرامجها.

- ستعتمد هذه المبادرة بشكل رئيسي الى الخبراء العرب والى خبراء الدول المتقدمة التي ستشارك في ادارة المحاور الستة الى جانب الدول العربية المضيفة.
- ستعتمد هذه المبادرة على خصوصيات كل دولة عربية وسترتكز بشكل اساسي على مدى التزام الدول العربية المشاركة في انجاح عملية الاصلاح.
- ان نجاح هذه المبادرة يقوم على اساس المشاركة الطوعية من قبل الدول العربية بحيث نعبر هذه المشاركة وتؤكد الارادة السياسية الوطنية في سلوك مسار الاصلاح الاداري وفي الانتساب او التصديق على اتفاقية الامم المتحدة لمحاربة الفساد.
- سيشكل هذا الالتزام محور اللقاء الوزاري الذي سيعقد في شهر ايلول والهدف المركزي للمؤتمر العربي العام الذي سيعقد في شهر كانون الاول من العام 2004. وستستضيف مشكورة المملكة الاردنية الهاشمية هذين الحدثين.

IV- مسار المبادرة

لقد مرت هذه المبادرة بمرحلة تحضيرية هدفت الى بلورة الرؤية ورصد حاجات الدول العربية وتعليقاتها. وقد ترجمت هذه المرحلة بالانشطة التالية:

1- انطلاق اول نشاط للمبادرة في بيروت حيث احتضنت وزارة التنمية الادارية لقاءاً عقد بتاريخ 23-24 تشرين الاول 2003.
وقد ضمّ هذا اللقاء ممثلين عن القطاع العام العربي الى جانب خبراء عرب وممثلين للهيئات والمنظمات العربية والدولية من بينها اتحاد المصارف العربية واتحاد المحامين العرب والبنك الدولي اضافة الى الجهات المبادرة أي برنامج الامم المتحدة الانمائي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2- عقب هذا اللقاء اجتماع في اسطنبول بتاريخ 10-11 شباط 2004، اشترك فيه ممثلون عن الادارات الرسمية العربية الى جانب خبراء عرب والمنظمات الدولية والعربية اضافة الى اتحاد الصحافيين العرب. وقد تمحور هذا اللقاء حول تثبيت المشاركة العربية والتعاون الدولي وحول المحاور الاصلاحية التي ستعتمدها المبادرة وبرنامج عملها. وحيث اعلنت المملكة الاردنية الهاشمية، مشكورة، عن استعدادها

لاحتضان هذه المبادرة واطلاقها كمبادرة عربية اقليمية في مـؤتمر عربـي شـامل تشترك فيه الحكومات العربية وممثلون عن القطاعين الاهلي والخاص.

3- ثم استضافت المملكة المغربية اجتماعاً بتاريخ 29-30 نيسان 2004، برعاية وزارة التنمية الادارية ضمّ خبراء عرب ودوليين بغية صياغة التصور النهائي للمبادرة فـي محاورها الستة وفي خطة عملها. كما تمّ اثناء هذا اللقاء اقتراح الدول العربية السـتة التي سيتولى كل منها استضافت مجموعة العمل العائدة للمحـور المنـاط بهـا مـن المحاور الستة الاصلاحية التي اعتمدت في لقاء اسطنبول.

4- قام بتاريخ 25 ايار 2004 كل من الوزيرين الاردنيين، الدكتور صلاح الدين البشير وزير العدل والدكتور فواز الزعبي وزير التنمية الادارية بزيارة الى بيروت، مركـز انطلاق المبادرة، حيث جرى التباحث مع وزارة التنمية الادارية اللبنانية حول المسار الذي يفترض ان تسلكه المبادرة وحول المشاركة العربية والتعـاون الـدولي لاجـل انجاحها ثم انتقل الوزيران الاثنين الى باريس حيث عقدا اجتماعاً مع ممثلـي الـدول المكونة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتباحثا معهم حول اطر التعاون الـدولي واوجه الدعم المعرفي والمادي.

5- وفي هذا الاطار ايضاً، سيقوم الوزيران الاردنيان بجولة من الزيارات الـى بعـض الدول العربية لاسيما الدول المعنية باستضافة المحاور الستة للمبـادرة حيـث سـيتم التشاور خلال هذه الزيارة مع الدول العربية حول اسس المشاركة العربيـة وحـول المنهجية الصالحة التي يجب ان تعتمد لانجاح برامج ومشاريع المبادرة.

6- سيعقب هذه الجولة العربية عقد لقاء في عمان على المستوى الوزاري في شهر ايلول لتحضير المؤتمر العربي الذي تستضيفه المملكة الاردنية الهاشـمية فـي الاول مـن كانون الاول من العام الحالي 2004. وهو المؤتمر الذي سيعلن بدء تنفيـذ برنـامج المبادرة عبر التزام عربي ودولي لتوفير وسائل النجاح له.